# من وثائق "إلى الأمام"
# المرحلة الثانية: 1980 ـ 1994
# الخط التحريفي
# الطور الثاني: 1985 ـ 1994

## بيان من منظمة إلى الأمام المغربية[1]

في يوم 3 مارس الجاري، انطلق الحسن في خطة يتوخى منها ترميم وضع حكمه الذي أضعفه تصاعد النضالات الشعبية في السنوات الأخيرة، وتنميق وجهه الملطخ بالجرائم ضد حقوق الإنسان التي أصبحت الآن معروفة لدى البشرية جمعاء.

ففي خطابه الذي يعد نموذجيا في المخزنية والمدنس بالاحتقار للشعب، حيث يدعي أنه يحقنه الديموقراطية جرعة جرعة، أعلن الحسن عن عزمه مراجعة الدستور في اتجاه إقامة توازن، فيما بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية.

1 . **هذا الهامش من وضع موقع 30 غشت:** ينتمي البيان إلى سلسلة البيانات التي أصدرتها "منظمة إلى الأمام المغربية" بعدما تمت تصفيتها بالداخل، وهي عموما كانت تصدر بالخارج، الذي عرف هو نفسه عزلة وضعفا نتيجة انشقاقات وانسحابات متواصلة، وهذا البيان على شاكلة البيانات الأخرى، يكتفي بمتابعة خارجية لأحداث سياسية داخلية بالمغرب، وتكمن أهميته في نوع الخطاب السياسي الذي يحمله، فهو، عندما يتكلم عن النظام، يكتفي باستعمال كلمة "الحسن" أو "نظام الحسن"، ويخاطب القوى الإصلاحية باعتبارها "قوى ديموقراطية"، ويلقي عليها مهاما من أجل انتزاع "الديموقراطية الحقيقية"، التي تتحقق عبر "عزل الحسن الطاغية وطنيا وعالميا"، "لانتزاع ديموقراطية حقيقية"، وقبل ذلك بسط البيان تصوره للديموقراطية، التي لا تعدو كونها ديموقراطية بورجوازية. ويمثل هذا البيان حلقة أخرى من حلقات التراجع عن الفكر الماركسي – اللينيني، والاقتراب من أهداف فكرية وسياسية، سيعلن عنها فيما بعد، لما قرر زعيم التحريفيين الجدد، تقديم البيعة للنظام، والعودة إلى المغرب، للتمتع بشمسه وسماءه الصافية الزرقاء، والدعوة إلى الاصطفاف وراء قيادة النظام، من أجل ما أسماه ب "بناء المجتمع الديموقراطي الحداثي"، وبطبيعة الحال يحمل البيان توقيع "منظمة إلى الأمام المغربية".

وأعلن، منذ ذلك الحين، عن عزمه إجراء استفتاء ليصادق الشعب على ذلك التعديل، ويعلم كل واحد بالمغرب، أن هذا الاستفتاء سيكون كغيره بمثابة تكرار لعمليات التزكية لعرشه التي ينظمها الحسن من حين لآخر، حتى يتمكن من أن يدعي أن هناك إجماعا وطنيا حوله، الذي ليس في الحقيقة إلا إجماعا مفروضا بالإرهاب والتطويق البوليسي.

إن منظمتنا المغربية "إلى الأمام "، تدين هذه العملية التي لا هدف منها سوى تدعيم نظام الحسن الإرهابي، وتقسيم القوى الديموقراطية التي عززت وحدتها النضالية من أجل الديموقراطية الحقيقية ودولة الحق والقانون.

إن الديموقراطية تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطة، ففي مفهومها الغربي تمارس، إما مباشرة، عبر الانتخاب الحر لبرلمان يتمتع بكامل السيادة على السلطة التشريعية، وعبر الانتخاب الحر أيضا لرئيس السلطة التنفيذية، وإما كما هو الشأن في الأنظمة الملكية الديموقراطية بأوربا، عبر اختيار البرلمان، المنتخب هو نفسه من طرف الشعب، لحكومة مسؤولة أمامه، وأمامه فقط.

إن فصلا مزعوما للسلط، الذي في إطاره يكون الشعب مصدرا للتشريع، ويكون الملك – الذي يزعم أنه يستمد مشر وعيته من الحق السماوي- مصدرا للتنفيذ، ليس إلا كاريكاتورا للديموقراطية، وخاصة، أنه لن يتم المساس بمصالح الجهاز المخزني القائم على الإرهاب والابتزاز والنهب، مما يسمح لهذه " السلطة التنفيذية" أي للمخزن، أن تفرض إرادتها على البرلمان.

واليوم، حيث أصبحت المطالبة الشعبية بالديموقراطية الحقيقية ضرورة ملحة، وحيث انفضح نظام الحسن الاستبدادي والدموي على الصعيد العالمي، يتوجب على القوى الديموقراطية ألا تنخدع بهذه المناورة الجديدة وترفضها، **وتنادي لمقاطعة الاستفتاء الدستوري الذي أعلن عنه الحسن.**

إن المفروض، هو المزيد من عزل الحسن الطاغية وطنيا وعالميا، فذلك هو الوسيلة الوحيدة لانتزاع ديموقراطية حقيقية، ووضع حد لنظامه الإرهابي. إن ميزان القوى في

صالح الشعب وفي صالح الديموقراطية، شريطة ألا تنجذب القوى الديموقراطية لهذه المناورة، وتظل ثابتة على المطلب الديموقراطي الوحيد: **كل السلطة للشعب**.

لتتوحد القوى الديموقراطية من أجل:

- **مقاطعة الاستفتاء الدستوري المخزني**.

- **انتزاع سلطة الشعب**.

منظمة إلى الأمام المغربية

13 مارس 1992